كفاني ولو اطلب قليل من المال ◦ وابن جعفر على احضار زيد وعمرو ◦ لان الشاعر وضح وبدا ركمه مع لزوم مفعول الثاني وترك العامل الاول مع امكنه منه وسلامته من الحذف ◦ والصواب انه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل وطلب طالب للملك محذوف فالدليل ◦ وليس طالب للقليل لئلا يلزم تنافي المفهوم وذلك لان التنازع يوجب تقدير قولهم ولو اطلب معطوفا على كفاني وحينئذ يلزم كونه مثبتا لانه داخل حينئذ في حيز لا امتناع المفهوم مرلو ◦ واذا امتنع حال الاثبات فكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ◦ ولو انما استغنى لادنى معيشة ◦ وانما لم يجز ان تقدر مستثنا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني فلا تنازع سهما ◦ فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير الواو والحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الاجابة لا عدم التواني حين يلزم اثبات التواني ◦ قلت وراجاب ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ◦ وخرجه قول الفارسي والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول ◦ وقد نظر لان المعنى حينئذ لو تنافى اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل فجواب لو عمر طالب له مكمل سهما كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف على عدم الشيء على وجوده ◦ وبهذه القاعدة انضاح بطل قول بعضهم في قول ابن له ما لا أعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل بين صير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بتأويل ان تبين وأعلم قد تنازعاه كما في مررت ضربت زيدا اذ الارتباط بين بين واعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجوزونه البتة وضعف حذف معمول العامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا

حتى

حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة ◦ والصواب ان مفعول اطلب الملك محذوف اقيما لم قبله منا ◦ وان فاعل تبين ضمير مستتر امّا للمصدر اي فلما تبين له تبيّنٌ كما قالوا في هم بداظهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه ◦ او للنبي دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر او ما اشكل عليه ◦ وقطعه اذا كان عدما فانّى شيء اذا كان هواي ما نحن عليه من سلامة

الجازي عشر

الفاظ التوكيد الاول ◦ وانما شرطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والريدان كلاهما والقوم كلهم ◦ ومن ثم كان مرد وداول المروي في الاخبار تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد ◦ وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ◦ ثم التوكيد بجميع قليل فلا تحمل عليه التنزيل ◦ والصواب الحال ◦ وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد ◦ والصواب ا[illegible] بدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جاز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثكم ◦ وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ◦ وحول الكل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فجوز بعضهم ذلك محتجا بالا حاد جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة فهذا احسن ما قيل في هذه القراءة ◦ وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وقيد ضعفان بكثير كل بعضها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا ◦ وتقديم الحال على عاملها الظرفي ◦ واحترزت بدلالة الاول عن جميع واخواتها فانها انما تؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون

الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وهي عشرة

احدها التعريف نحو علام زيد الثاني التخصيص نحو علام امرأة والمراد بالمخصص الذي لم يبلغ درجة التعريف وان علام رجل اخص من علام ولكنه لم يتميز تمييز علام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)